اقتصاد

تآكل الثقة في الغاز الأميركي

لندن ـ **العربي الجديد**

انتقد كبار المسؤولين التنفيذيين في صناعة النفط والغاز العالمية قرار الرئيس الأميركي جو بايدن، بإيقاف الموافقات مؤقتاً لبناء منشآت جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال بدعوى حماية المناخ، مؤكدين أن مثل هذا القرار «سيؤدي إلى تآكل الثقة» في الإمدادات الأميركية التي أصبحت إحدى ركائز نظام الطاقة العالمي. قال الرئيس التنفيذي لشركة العالمية وائل صوان في مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، نُشرت أمس الأحد: «لا أعتقد أن الإعلان الأخير للإدارة الأميركية يؤثر بالضرورة على إمدادات الغاز الطبيعي المسال على المدى القصير أو المتوسط، لكنني أعتقد أنه يقوض الثقة على المدى الطويل». جاء قرار بايدن ليزيد من قلق شل بشأن الإمدادات التي انخرطت في الأشهر الأخيرة، في نزاع مع شركة «فينشر غلوبال للغاز الطبيعي المسال»، ومقرها ولاية لويزيانا جنوب الولايات المتحدة، إذ تقول إن الشركة الأميركية ترفض احترام عقد توريد بمليارات الدولارات. وبدأت الشركة، إلى جانب شركة بريتيش بتروليوم، إجراءات تحكيم ضد «فينشر» في سبتمبر/ أيلول الماضي، فيما تنفي الشركة الأميركية هذا الاتهام. قال صوان إن قرار بايدن وسلوك شركة «فينشر» في عدم احترام العقود مع المشترين الأساسيين، يثير المزيد من التساؤلات حول استقرار وأمن الغاز الطبيعي المسال القادم من الولايات المتحدة. كما انتقدت كاثي ميكيلز، المديرة المالية لشركة إكسون موبيل، القرار، قائلة إنه قد يضر بالجهود الرامية إلى إبعاد الدول عن الفحم. وقالت لصحيفة فايننشال تايمز: «هذا يعني أن الغاز الطبيعي المنتج في الولايات المتحدة متاح بشكل أقل ليحل محل الفحم في جميع أنحاء العالم، وهذا أمر سيئ بوضوح». وتقوم شركة إكسون ببناء محطة للغاز الطبيعي المسال بقيمة 10 مليارات دولار في تكساس، ومن المتوقع أن تكون جاهزة للعمل في عام 2025، لكنها حصلت بالفعل على التصاريح اللازمة لذلك. كان بايدن قد قال لدى إعلانه عن قرار إيقاف تصاريح إنشاء محطات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال: «سوف نلقي نظرة فاحصة على آثار صادرات الغاز الطبيعي المسال على تكاليف الطاقة، وأمن الطاقة في أميركا، وبيئتنا». وأصبحت الولايات المتحدة على مدى السنوات الثماني الماضية من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، حيث نشطت الشركات في استخراج الغاز الصخري بكثافة. ويمكن للمنشآت السبع القائمة حالياً أن تنتج ما يصل إلى 87 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، وهو ما يكفي لتلبية احتياجات الغاز المشتركة لألمانيا وفرنسا، كما ستضيف خمسة مشاريع أخرى تمت الموافقة عليها بالفعل وهي قيد الإنشاء، 63 مليون طن أخرى من الطاقة الإنتاجية. في حين طاول قرار الإيقاف ما لا يقل عن 17 مشروع تصدير قيد انتظار الموافقات.

ويرى محللون أن قرار بايدن سياسي بالدرجة الأولى، إذ استهدف استمالة نشطاء البيئة وكذلك المستهلكين قبل الانتخابات الرئاسية المقررة هذا العام. لكن بيير بريبر، المدير المالي لشركة شيفرون، قال إن سياسة الطاقة لا ينبغي أن تكون مسألة سياسية. وأضاف في تصريحات للصحيفة البريطانية: «إن العالم يحتاج إلى طاقة أكثر نظافة وموثوقة وبأسعار معقولة.. كما أن صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية مفيدة لهذا البلد، فهي تخلق فرص عمل، وتساعد في تحقيق التوازن التجاري.. إنه أمر جيد لحلفائنا الذين يبحثون عن مصادر الطاقة.. وهو مفيد للبيئة، لأن في كثير من الحالات، يحل الغاز الطبيعي المسال محل الفحم». وأصبحت أوروبا، على وجه الخصوص، تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي المسال الأميركي ليحل محل الغاز المنقول عبر الأنابيب من روسيا منذ غزوها لأوكرانيا في عام 2022. وأكد الرئيس التنفيذي لشركة شل أن «صناعة الغاز الطبيعي المسال مبنية على الموثوقية.. أي شيء يبدأ في تقويض ذلك ليس جيداً للأسواق العالمية».

(الأناضول)

نهج صارم لمحاربة التضخم في تركيا

قال المحافظ الجديد للبنك المركزي التركي، فاتح كاراهان، أمس الأحد، إن فريقه عازم على أن يتبنى نهجاً صارماً للسياسة النقدية حتى انخفاض التضخم إلى مستويات تتوافق مع أهدافه. وحسب «رويترز»، قال كاراهان في أول تصريحات له منذ توليه المنصب: «سنراقب توقعات التضخم وسلوكيات التسعير. ونحن مستعدون لاتخاذ إجراءات في حالة حدوث أي تدهور في توقعات التضخم». وكانت محافظة البنك المركزي التركي السابقة حفيظة غاية أركان، قد تقدمت باستقالتها بعد أشهر فقط من توليها منصبها، وسط مزاعم عن إساءة استغلال السلطة، والتدخل العائلي في عمل المؤسسات المالية. وكانت أركان، التي تولت منصب محافظ البنك المركزي في يونيو/ حزيران، أول رئيسة للبنك.

المغرب: ارتفاع تحويلات المغتربين 4,4% في 2023

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم تخيب تحويلات المغتربين توقعات مؤسسات دولية ومحلية، حيث بلغت في 2023 نحو 11,5 مليار دولار بارتفاع نحو 4,4% على أساس سنوي، مما دعم استهلاك الأسر والنمو الاقتصادي في المغرب وفقا لإحصاءات رسمية. وكشف مكتب الصرف (حكومي) في تقريره السنوي الذي يتناول مؤشرات المبادلات الخارجية للمغرب، أن تحويلات المغتربين سجلت ارتفاعا متواصلا في الأعوام الـ 5 الأخيرة، حيث زات بنسبة 77 % مقارنة بما كانت عليه في 2019، عندما كانت في حدود 6,5 مليارات دولار. ويقدّر عدد المغتربين المغاربة بحوالي 5 ملايين شخص، يقيم 85 % منهم في أوروبا، خاصة في فرنسا التي تحتضن حوالي 1,5 مليون مغترب، بينما يتوزع الباقي بين الولايات المتحدة وكندا وبلدان عربية. وتوقع البنك الدولي في تقرير حديث له، ارتفاع تحويلات المغتربين المغاربة في العام الماضي، محافظة على المنحى التصاعدي خلال السنوات الأخيرة. وأكدت المؤسسة المالية الدولية في تقرير لها حول الاقتصاد المغربي، أن الزيادة في تحويلات المغتربين، تجد تفسيرها في التحويلات التي تدفقت على المغرب من مغتربين بعد الزلزال الذي شهدته المملكة في سبتمبر/أيلول الماضي. وتدعم تحويلات المغتربين المغاربة، بالإضافة إلى إيرادات السياحة التي بلغت 10,5 مليارات دولار، رصيد المملكة من النقد الأجنبي، الذي بلغ في العام الماضي حوالي 36 مليار دولار، حسب بيانات مكتب الصرف. وتساهم تلك التحويلات في تعزيز الودائع لدى المصارف بالمغرب، ما يمنحها إمكانيات مالية لتوفير القروض للأسر والاستثمارات. فودائع الأسر والشركات لدى تلك المصارف، تصل إلى حوالي 112 مليار دولار، من بينها حوالي 20 مليار دولار تعود للمغتربين المغاربة. غير أن الاقتصادي علي بوطيبة، يلاحظ في حديثه لـ«العربي الجديد» أن أهمية تلك التحويلات تأتي من كونها تتيح إيرادات مسعفة لأسرهم، وهو ما تجلى بشكل أكبر إبان أزمة كورونا، حيث شهدت التحويلات ارتفاعاً ملحوظاً.

وكشفت دراسة حديثة للمندوبية السامية للتخطيط، أن أكثر من 40 % من تلك التحويلات تذهب لأسر المغتربين. ويسجل بوطيبة أن تحويلات المغتربين تلك، التي تمثل نوعاً من التضامن مع أسرهم في المغرب، تساهم في تحفيز الطلب الداخلي الذي يفضي إلى دعم النمو الاقتصادي الذي وصل في العام الماضي إلى 3 %.

لقطات

إيرادات قناة السويس تواصل التراجع

تراجعت إيرادات قناة السويس بنسبة 47% على أساس سنوي في يناير/ كانون الثاني الماضي، لتسجل 428 مليون دولار، ما يزيد من أزمة النقد الأجنبي في مصر حيث تعد القناة من أهم موارده. وقال رئيس هيئة قناة السويس

أسامة ربيع، في تصريحات إعلامية نشرتها «إنتربرايز» الاقتصادية المحلية أمس الأحد، إن تراجع الإيرادات جاء على خلفية تراجع أعداد السفن المارة في القناة بنسبة 37% إلى 1400 سفينة خلال يناير نتيجة للاضطرابات في البحر الأحمر. وأضاف ربيع أنه «لأول مرة تمر قناة السويس بمثل هذه الأزمة».

وقال ربيع في تصريحات سابقة إن الإيرادات السنوية للقناة بلغت 10,25 مليارات دولار في 2023، وفي حال استمرار الوضع، فإن الإيرادات ستتأثر بشدة في العام الحالي.

تراجع مؤشرات البورصة الكويتية

تراجع أداء المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، أمس، وسط انخفاض لـ10 قطاعات. انخفض مؤشرا السوق الأول والعام بنسبة 0,67% و0,61% على التوالي، كما هبط المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 0,58% و0,38% على الترتيب، عن مستوى الخميس الماضي. بلغت قيمة التداول في بورصة الكويت بتعاملات أمس 58,4 مليون دينار، وزعت على 254,32 مليون سهم، بتنفيذ 12,52 ألف صفقة. وأثر على الجلسة تراجع 10 قطاعات في مقدمتها المنافع بـ1,80%، بينما ارتفعت 3 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بنحو 1,52%.

العراق: 8 مليارات دولار إيرادات صادرات النفط

أعلنت وزارة النفط عن مجموع الصادرات والإيرادات المتحققة لشهر يناير/ كانون الثاني الماضي، بحسب الإحصائية الأولية الصادرة عن شركة تسويق النفط العراقية «سومو». وقالت الوزارة، في بيان لها، إن مجموع كمية الصادرات من النفط الخام بلغ 103,51 ملايين برميل في شهر يناير/ كانون الثاني 2024، بإيرادات بلغت 8,03 مليارات دولار. وأشارت الإحصائية إلى أنّ مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر يناير/ كانون الثاني الماضي من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق بلغت 102,03 مليون برميل، في حين بلغت الكميات المصدرة إلى الأردن 464,3 ألف برميل، فيما كانت الصادرات من القيارة 1,02 مليون برميل. وبلغ معدل الكميات اليومية المصدرة 3,34 ملايين برميل، وبلغ معدل سعر البرميل الواحد 77,536 دولاراً.

فلسطين

الحرب تدهس فقراء غزة: انقطاع المُخصصات الاجتماعية

زادت الحرب الإسرائيلية وانقطاع المخصصات المالية من وزارة التنمية الاجتماعية من قسوة الحياة على فقراء غزة

غزة ـ **علاء الحلو**

تعيش أسرة الفلسطيني سليمان النعيزي من مدينة غزة أسوأ الظروف، بفعل تدهور أوضاعها المادية، نتيجة مجريات العدوان الإسرائيلي، الذي يتزامن مع الانقطاع الكامل لشبكات وزارة التنمية الاجتماعية، المخصصة للأسر الفلسطينية الفقيرة والمُتعففة.

ويتشارك مع أسرة النعيزي في الأوضاع المادية السيئة، مئات الآلاف الأسر في قطاع غزة، التي كانت تحصل على مبلغ مالي كل ثلاثة أشهر، انقطعت بشكل كامل مُنذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، الأمر الذي فاقم أوضاع تلك الأسر الإنسانية، التي تندرج تحت توصيف «أفقر الفقراء». وحسب إحصائية أممية، فإن 80 في المئة من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

وسبق العدوان الإسرائيلي سلسلة من الانقطاعات لمُخصصات الأسر الفقيرة، جراء عدة عوامل، كانت تُرجعها السُلطة الفلسطينية (قبل الحرب) إلى الأزمة المالية التي تعصف بها، إلا أن أزمة تلك الأسر تضاعفت بفعل ويلات الحرب، التي لم تشفع لتلك الأسر بالحصول على مُخصصاتهم البسيطة، التي كانت بالكاد تكفيهم لتوفير مُتطلباتهم الأساسية.

ويقول سليمان النعيزي (56 عاماً) الذي يعيل أسرة مكونة من ثمانية أفراد، إنه لم يمر بظروف أقسى أو أسوأ من الظروف التي يمر بها خلال الفترة الحالية، والتي اجتمعت فيها خطورة الأوضاع الميدانية بفعل الاستهداف الإسرائيلي للمدنيين، مع الأوضاع الاقتصادية المُتردية، بسبب الشلل التام في الحياة اليومية، وانقطاع شبكات الشؤون الاجتماعية بشكل كامل.

ويلفت النعيزي «العربي الجديد» إلى أنه حصل مُنذ بداية الحرب على طرد غذائي بقيمة مائة شيكل، ولم يحصل على أي مُخصص مالي، رغم استحقاق موعد الشيك قبل الحرب. ويقول: «نعيش حالة مأساوية مُنذ عامين، إذ لم تنتظم عملية صرف المُخصصات لأسباب سياسية، إلا أن العدوان الإسرائيلي جاء ليُضاعف سوء الأوضاع المعيشية». ويُبين النعيزي أنه اضطر قبل الحرب إلى بيع بعض الأدوات المنزلية أمام بيته، رُغم مُعاناته الشديدة بسبب مرض القلب الذي يرافقه مُنذ عشرين عاماً، وتوصيات الأطباء له بضرورة عدم إرهاق نفسه، إلا أنه خسر بيته، ومصدر رزقه مُنذ الأسبوع الأول للحرب، ونزح بعدها إلى مدينة دير البلح، ولم يتمكن من معاودة العمل، لخسارته رأس ماله، إلى جانب اشتداد الألم نتيجة قساوة حياة النزوح، من ناحيته، يلفت الفلسطيني سُلطان أبو النجا، وهو من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، إلى أن الحرب التي لا يزال يكتوي بنارها كُل أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، هي الأقسى من النواحي كافة، سواء على صعيد السلامة الشخصية، أو على الصعيد الاقتصادي، أو على الصعيد المعيشي، وإمكانية توفير المُستلزمات المعيشية للأسرة.

ويلفت أبو النجا «العربي الجديد» إلى أنه لا يمتلك أي مصدر دخل آخر سوى شيك الشؤون الاجتماعية. ويقول: «كُنا نُعاني الأمرّين قبل العدوان الإسرائيلي بسبب قطع السُلطة لمُخصصات الشؤون الاجتماعية على مدار أكثر من دورة بحُجة الأزمة المالية، وقد شاركنا في الأنشطة والفعاليات كافة الرافضة لقطع المُخصصات، والتي نعتمد عليها بشكل أساسي في توفير قوت أطفالنا، إلا أن الحرب جاءت لتُكمل فصول المُعاناة، التي لم يعُد يحتملها أحد».

ويُبين النعيزي أنه إلى جانب حياة النزوح القاسية، وعدم مواءمة مراكز اللجوء للاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديداً الحركية، يتجرع هو وباقي الأسر الفقيرة ممن فقدوا مُخصصاتهم المالية مرارة الجرمان، في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتموينية، ويقول بلهجة غلبت عليها الحُرقة: «نحيط بنا النار من الجوانب كافة». وتتشارك الأرملة الفلسطينية أمنية زيدان مع باقي النساء من الأسر الفقيرة الواقع ذاته، وتُشير لـ «العربي الجديد» إلى أن المأساة خلال الحرب لم تترك شخصاً دون أن تؤثر فيه سلباً، سواء بفقدان أسرته أو أفراد منها، أو بفُقدان مصدر رزقه، إلا أنها كانت أقاسي على الأسر الفقيرة، حيث «قطعت الحبل السُري الوحيد الذي كانوا يقتاتون منه، ويتمثل بشيك الشؤون». وتضيف: «لم تكن الحياة وردية قبل الحرب، ولم يكُن شيك الشؤون الذي يُصرف كل ثلاثة أشهر يكفينا لتوفير أيّ من مُتطلبات أسرتي المتزايدة، بعد وفاة زوجي الذي كان يعمل في مهنة جانبية لتوفير بعض النقود المُساعدة، إلا أن حالة الحرمان الشديدة التي تعيشها أسرتي في الوقت الحالي تُعتبر الأشد قسوة مُنذ سنوات».

وتدعو زيدان، التي تشعُر بقلة الحيلة أمام مُتطلبات أسرتها في ظل الواقع الصعب الذي تمُر به في إحدى خيام اللجوء بمدينة رفح جنوبيّ قطاع غزة جميع المؤسسات الإغاثية والخيرية إلى جبر خاطر الأسَر المُتعففة التي حُرمت أبسط حقوقها، عبر توفير المساعدات المالية والإغاثية التي يُمكن أن تُبقي أفرادها على قيد الحياة. وتجمَعت الأسباب التي ضاعفت الأزمة الإنسانية التي تعصف بالأسر الفقيرة، والمُنقطعة عن مُخصصاتها المالية، بدءاً بالعدوان الإسرائيلي المُباشر لهم، ولمنازلهم، مروراً بحالة النزوح العام، التي أجبر على إثرها نحو مليوني فلسطيني على تَرك منازلهم، ومصالحهم التجارية، ومناطق سكنهم نحو المحافظات الوُسطى والجنوبية، التي يدعي الاحتلال الإسرائيلي أنها «مناطق آمِنة».

مشهد من طوابير الجوع في القطاع (مجدي فتحي/Getty)

100%

كشف الاتحاد الأوروبي، في وقت سابق، أن مؤشر الأمن الغذائي في غزة يؤكد أن 100% من السكان يعانون من الجوع، معبراً عن صدمته من هذه النتائج.

النص الكامل على الموقع الإلكتروني

الأردن

السياحة تتجه إلى مزيد من التراجع

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تشير أحدث البيانات الرسمية إلى أن قطاع السياحة الأردني في تراجع مستمر منذ الربع الأخير من العام الماضي، بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وارتفاع المخاطر في المنطقة، مع احتمالات توسع نطاق العدوان، إضافة إلى اضطرابات البحر الأحمر. وكانت الحكومة تتوقع نتائج إيجابية استثنائية لقطاع السياحة خلال العام الماضي في ضوء المؤشرات التي تحققت قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي موعد بدء العدوان، ما أدى إلى عزوف السياح العرب والأجانب وإلغاء الحجوزات السياحية.

الخبير الاقتصادي حسام عايش قال لـ«العربي الجديد» إن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ستتراجع بشكل واضح خلال الربع الأول من العام الحالي، مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واضطرابات البحر الأحمر، والأعمال العسكرية التي يشهدها.

وأضاف عايش أن كثيراً من المجموعات السياحية المتجهة للأردن ألغت حجوزاتها، بسبب العدوان، وارتفاع درجة المخاوف لديهم ما يستدعي اتخاذ إجراءات لمساعدة القطاع على تجاوز الظروف الراهنة، وتحفيز السياحة الداخلية، وخاصة إلى مدينة العقبة ذات المناخ الدافئ في فصل الشتاء، وتوفر المرافق والمنشآت السياحية. ووفقاً لبيانات البنك المركزي الأردني، فقد سجل الدخل السياحي خلال العام الماضي ارتفاعاً بنسبة 27,4% وبلغ حوالي 5,3 مليارات دينار، بما يعادل 7,4 مليارات دولار، وارتفاع عدد السياح بنسبة 25,8%. ووصل إلى حوالي 6,4 ملايين سائح من جنسيات مختلفة. وتلك النتائج تحققت خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام الماضي وكان يتوقع أن تزيد عن ذلك، لكن فترة الثلاثة أشهر ونصف الأخيرة من 2023 تراجعت لمستويات كبيرة، والغيت الحجوزات والمجموعات السياحية، وحتى السياحة الداخلية وصلت إلى حدود متدنّية جداً. الدخل السياحي المتحقق خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي انخفض بنسبة 3,4% وبلغ 359,3 مليون دينار، وتراجعت أعداد السياح بشكل كبير. وكمؤشر أساسي لتراجع السياحة، فقد تراجعت نسبة إشغال الفنادق والمنتجعات السياحية في مدينة العقبة البحرية جنوب الأردن بشكل واضح وغير مسبوق منذ سنوات طويلة.

وكان رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نايف حمدي الفايز، قد قال إن السياحة الخارجية تقلصت في العقبة بنسبة لا تقل عن 80%. وأضاف أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أدى إلى وقف السياحة الخارجية في بداية موسمها، عقب فترة من الانتعاش السياحي في البلاد. وأضاف الفايز أن السياحة الداخلية تراجعت بشكل كبير أيضاً حتى وصلت نسبة الإشغال في أحد الأشهر إلى 16 بالمئة فقط، وهذا مؤشر مخيف على التراجع السياحي منذ أكتوبر الماضي وحتى الآن.

وبين أن هناك تنسيقاً مع الجهات المعنية في القطاع السياحي داخل العقبة لأجل تحفيز السياحة، ومن ذلك منح تخفيضات على مختلف المنشآت والمرافق السياحية والسياحة الداخلية. وأشار إلى أن المستهدف حالياً رفع نسبة الإشغال في الفنادق داخل المدينة إلى ما نسبته 44% من خلال حملة ترويجية وتحفيزية جرى إطلاقها منذ بداية العام الحالي، كما سيجري بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة تفعيل برنامج «أردنا جنة». وزير السياحة والآثار الأردني، مكرم القيسي، قال إن «استمرار الحرب في قطاع غزة سيكبّد القطاع السياحي في الأردن خسائر تتراوح ما بين 250 و281 مليون دولار شهرياً، مع ارتفاع إلغاء الحجوزات إلى نحو 60%. وإذا ما أردنا أن نعكس هذا الرقم بما يتعلق بعدد الزوار فنحن نتكلم عن نحو 200 ألف إلى 250 ألف زائر». وأضاف أنه إذا استمر هذا الوضع فستكون هناك خسائر للاقتصاد الكلي بقدر كبير، يعني في كل شهر سيكون هناك إلغاءات في حجوزات الفنادق، مع انخفاض عدد الزوار، بنسبة تصل إلى 60 أو 70%.

توقعات بانخفاض عدد الزوار بنسبة 70% (Getty)

أخبار العرب

1,3 مليار دولار صادرات قطر إلى عُمان

قال النائب الأول لرئيس غرفة قطر محمد الكواري إن سلطنة عُمان تعد من أهم الشركاء التجاريين لدولة قطر، فالتجارة بين البلدين على مستوى القطاع الخاص تشهد تطوراً، إذ بلغ حجم الصادرات القطرية إلى عمان بنهاية الربع الثالث 2023 نحو 4,6 مليارات ريال قطري (1,27 مليار دولار).

وأضاف الكواري، أمس الأحد، أن رجال الأعمال القطريين مهتمون بالتعرف على الفرص الاستثمارية التي تعرضها عُمان من خلال أسبوع الاستثمار والأمن الغذائي، وفق بيان الغرفة. وكشف أن هناك مجالات عديدة متاحة لتعزيز وزيادة التعاون بين القطاع الخاص، القطري والعُماني، لا سيما تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي والأمن الغذائي والصناعة الغذائية والثروة السمكية، وهي المجالات التي كانت محور أوراق العمل التي قدمها الجانب العماني، وفي المجالات الذي تستحوذ على اهتمام أصحاب الأعمال في قطر. يأتي ذلك خلال مشاركة غرفة قطر في حفل افتتاح أعمال «أسبوع الاستثمار والأمن الغذائي في سلطنة عُمان».

البنوك السعودية ترفع استثماراتها في السندات الحكومية

رفعت البنوك والمصارف العاملة في المملكة العربية السعودية استثماراتها التراكمية في السندات الحكومية بنهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول 2023م، لتسجل أعلى مستوياتها على الإطلاق. وارتفعت الاستثمارات التراكمية للبنوك والمصارف العاملة في المملكة في السندات الحكومية بنسبة 5,88% بنهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي على أساس سنوي، وبزيادة تعادل 30,02 مليار ريال مقارنة مع قيمتها في نهاية الشهر المماثل من العام 2022؛ وفقاً للنشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي «ساما». ووصلت حيازة البنوك في السندات الحكومية إلى 540,31 مليار ريال، وهو أعلى مستوى تاريخي تصل إليه، مقابل قيمتها في نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2022م، والبالغة 510,3 مليارات ريال. وعلى أساس شهري، واصلت المصارف زيادة استثماراتها في السندات الحكومية خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي للشهر الثاني على التوالي؛ حيث زادت بنحو 1,6%.

تقارير عربية

استثمارات

الاستثمار الجريء في السعودية... فرص كبيرة ومخاطر عالية

كريم رمضان

رغم تصدر المملكة العربية السعودية دول المنطقة العربية من حيث إجمالي قيمة الاستثمار الجريء في العام 2023، إلا أن هناك مخاوف من حجم المخاطرة التي يمثلها هذا التصدر ومدى قدرة اقتصاد المملكة على الاستمرار فيها في ظل الأعباء المالية المتزايدة مع تراجع أسعار النفط.

واستحوذت السعودية على الحصة الأكبر من قيمة «الاستثمار الجريء» في المنطقة، بلغت نسبتها 52% في العام الماضي، مقارنة بـ31% في العام 2022، طبقاً للبيانات الصادرة عن منصة «ماغنيت» المتخصصة في إصدار بيانات الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة بالمنطقة في يناير/كانون الثاني الماضي.

والاستثمار الجريء يطلق عليه أيضاً «الاستثمار المغامر» أو «رأس المال المجازف»، وهو شكل من أشكال التمويل الذي يوفر الأموال للشركات الناشئة، التي لديها إمكانات نمو عالية في المراحل المبكرة، في مقابل الحصول على حصة من الملكية. ويساهم إطلاق عديد من المبادرات الحكومية المحفزة لمنظومة الاستثمار الجريء والشركات الناشئة في إطار رؤية المملكة 2030 في الصدارة السعودية، بحسب البيانات، فضلاً عن تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وظهور أعداد متزايدة من المستثمرين الفاعلين من القطاع الخاص ورواد الأعمال المبتكرين.

غير أن إعلان وزير المالية السعودي محمد الجدعان، الشهر الماضي، عن تأجيل بعض مشروعات رؤية 2030 لتجنب الضغوط التضخمية، ألقى بظلال من الشكوك حول مستوى المخاطرة في الاستثمار الجريء.

> اتجاه المملكة إلى ضخ الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا

شركات الدون كوم

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي مصطفى يوسف، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إلى أن الإدارة السعودية لديها محفظة استثمارية فيها نسبة من الأصول عالية المخاطر، خاصة شركات «الدوت كوم»، أي شركات التقنية الفائقة، التي كان السهم فيها يقدر بالسنت قبل 15 عاماً واليوم بقدر بمئات الدولارات.

ويعني ذلك أن هناك فرصة لتحقيق أرباح عالية جدا من رأس المال المغامر، «لكن لا بد ألا تزيد نسبة تلك الاستثمارات عن 5% للحفاظ على أمان المحفظة الاستثمارية»، بحسب يوسف، مشيرا إلى أن السعودية تتمتع بمجتمع شاب وإدارة مغامرة، ما يعزز من فرص التوسع في الاستثمار الجريء. لكن أمان المخاطرة بهذا استثمار يرتبط بوجود استثمارين على مستوى عال من الكفاءة في عملية تقييم الأصول التي يُستثمر فيها، بحسب يوسف، مشيرا إلى أن هذه العملية بالغة الدقة وتحتاج إلى دراية من نوع خاص، وحينئذ يمكن تحقيق أرباح كبيرة من الاستثمار الجريء مع تفادي الخسائر بنسبة كبيرة. ويشدد يوسف على ضرورة وجود خبراء من داخل السعودية أو من دول الخليج لمتابعة هذا النوع من الاستثمار، وهو ما لا يحصل في نموذج الاستثمار القائم حالياً، إذ يُعتمد على تقييمات لخبراء من الخارج غالباً، ولذا فإن رأس المال السعودي المغامر ينطوي على نسبة مخاطرة عالية، حسب تقديره.

ولذا يرى يوسف ضرورة تخصيص جزء من نسبة الاستثمار المغامر في السعودية لإعداد مؤهلين من المملكة ودول الخليج في الجامعات الأميركية والأوروبية، بما يجمع بين كفاءة وأمان عمليات تقييم مخاطر الاستثمار الجريء مستقبلاً.

تلبية احتياج شبابي

لا يرى الخبير الاقتصادي الآن صفا أن توجه السعودية للاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط يمثل مخاطرة عالية، بل هو في قلب الاستراتيجية التي تتبعها حكومة المملكة في الفترة الأخيرة بهدف تنويع الاقتصاد، بحيث لا يكون النفط هو المركز الأساسي للنمو الاقتصادي، فالنفط يدر أموالا لكنه لا يخلق فرص عمل للشباب السعوديين غالبا، خاصة أنهم يمثلون غالبية مجتمع المملكة، حسب ما صرح لـ«العربي الجديد». ويلفت صفا، في هذا الصدد، إلى أن الشباب السعوديين باتت لديهم مؤهلات هائلة للانخراط المؤثر في سوق العمل، ولذا فهم بحاجة إلى التوسع في هذا النوع الاستثمار الجريء، وهو ما من شأنه إسناد جهود التنمية السعودية من جانب، وخلق فرص عمل متجددة من جانب آخر. كما يشجع هذا النوع من الاستثمار على تطوير القطاع الخاص، بحسب صفا، مشيرا إلى أن دعم الحكومة السعودية من شأنه أن يشجع الشركات الوطنية الخاصة، وبالتالي يخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين، ويدعم الابتكار المحلي ويؤثر على جذب الأموال من الخارج. وعن المجال الذي تنوي السعودية تركيز اهتمام استثمارها الجريء فيه، يرجح صفا اتجاه حكومة المملكة إلى استثمارات المستقبل التي تهم الشباب، وهي الاستثمارات الخاصة بقطاع التكنولوجيا والمدن الذكية والترفيه والبنية التحتية.

يتابع صفا أن الإدارة السعودية فهمت أن حفظ دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يقتضي أن تكون رائدة اقتصاديا، عبر إسناد تنويع استثماراتها داخليا وخارجيا لخلق نوع من النمو القوي، يجعل منها قلب المنطقة الاقتصادي بما يسمح لها بالحفاظ على دورها السياسي في علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول أوروبا من جهة ومع الدول الكبرى الأخرى، مثل الصين أو الهند، من جهة ثانية.

الحكومة تشجع الشباب على إنشاء مشروعات التقنية الفائقة (Getty)

مصر

حرب نفسية تستهدف كبح الدولار

القاهرة ـ **عادل صبري**

تنخفض أسعار الدولار والعملات الصعبة في السوق الموازية، متأثرة بحرب نفسية تقودها الحكومة المصرية، عبر أذرع أمنية وإعلامية، أدت إلى فقد العملات الصعبة نحو سدس قيمتها خلال 72 ساعة. عاود الدولار ارتفاعه من جديد ظهر أمس الأحد، مع انتظام العمل بالبنوك ليرتفع من مستوى الهبوط الذي بلغه ظهر السبت عند 60 جنيها للدولار إلى 63 جنيها، في العاصمة القاهرة والمدن الكبرى، ليزيد في المحافظات بنحو 5 جنيهات. بلغ سعر الدولار في سوق الذهب 62 جنيها، ما أدى إلى تراجع سعر غرام الذهب 24 إلى 4 آلاف و57 جنيها، والعيار 21 الأكثر تداولا عند 3555 جنيها، وعيار 18 انخفض إلى مستوى 3000 جنيه. خسر الذهب 200 جنيه يوميا منذ الخميس الماضي، بعد شن حملات أمنية استهدفت كبار التجار ومنع بيع سبائك الذهب والذهب الكسر «القديم»، وتوجيه المشترين إلى شراء الذهب المصنوع الخاضع لضريبة المبيعات والدمغة.

يشير اقتصاديون إلى أن تذبذب سعر الدولار في السوق الموازية، على مدار الساعة، يرجع إلى «ضغوط غير منطقية» تمارس على أسواق تداول العملة الصعبة، خارج الدوائر الرسمية، تأتي على رأسها الحملات الأمنية التي أطلقتها الحكومة للقبض على تجار العملة والمتعاملين بها خارج البنوك، أسفرت عن ضبط عشرات الحالات بمبالغ بسيطة في سوق هائلة اتسع حجمها خلال العام الماضي ليصل إلى 10 مليارات دولار. أكد خبراء اقتصاد لـ«العربي الجديد» أن الحكومة تدير حربا نفسية واسعة منذ منتصف الأسبوع الماضي على المتعاملين في الدولار خارج السوق الرسمية، وتجار الذهب والسلع الرئيسية الذين يحددون الأسعار وفقا لقيمة الدولار في السوق الموازية، بقصد خفض سعر الدولار في السوق الموازية، إلى مستوى أقل من 50 جنيها. يشير الخبراء إلى رغبة الحكومة في توجيه سعر الدولار في السوق الموازية عند مستوى 45 جنيها، خلال أيام، لتتمكن من تنفيذ خطة التعويم الجديد التي توصلت إليها مؤخرا مع صندوق النقد الدولي.

توشك الحكومة على تطوير اتفاق مع صندوق النقد الدولي سبق أن وقعته ديسمبر/ كانون الأول 2022، يقضي بإقراضها 3 مليارات دولار، ليزيد عن الضعف، يأتي ذلك بالتوازي مع جهود لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لدعم النظام في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ عقود. وصفت جريدة «ايكونوميست» البريطانية الخميس الماضي، برنامج الدعم الاقتصادي لمصر رغم سوءات النظام، بأنها حالة الضرورة التي تحول دون انفجار دولة بها أكثر من 100 مليون نسمة.

ذكر محلل مالي لـ«العربي الجديد» أن الحكومة ستواصل حربها على تجار الدولار وتجار سبائك الذهب، لدفع حاملي العملة الأميركية إلى التخلص منها عبر القنوات الرسمية، عندما يصل إلى مرحلة التعادل التي تراها مناسبة لإجراء التعويم الجديد، خلال الأيام المقبلة. ومن جانبه، بين خبير التمويل والاستثمار وائل النحاس لـ«العربي الجديد» أن الحكومة يمكنها أن تبدأ التعويم عند مستوى 58 جنيها للدولار، لافتا إلى أن تأخير الحكومة لقرار التعويم مع عدم قدرتها على توفير الدولار بالبنوك، يجعل الأمر يزداد سوءًا. يحذر النحاس من إفراط الحكومة والبنك المركزي في سياسة التشدد النقدي التي تعالج عبر سيناريو متكرر يعتمد على تعويم للجنيه تعقبه زيادة في الفائدة بالبنوك، دون تدبير موارد من النقد الأجنبي ناتجة عن زيادة الإنتاج والصادرات، دون الاعتماد على مزيد من القروض، التي تحمل الموازنة العامة أعباء هائلة. تعاني الدولة ارتفاعا حادا بالديون الأجنبية فاقت 165 مليار دولار، وارتفاع فوائد وقيمة أقساط الديون التي تصل إلى 24 مليار دولار لعام 2024، وعجزا بين الصادرات والواردات يبلغ 40 مليار دولار. انخفضت إيرادات قناة السويس المصدر الثالث للعملة الصعبة للدولة، لشهر يناير/ كانون الثاني الماضي، بنسبة تقترب من 50% في تراجع للشهر الثاني على التوالي، مدفوعة بهروب شركات الشحن الكبرى من المرور بالبحر الأحمر بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة.

يتوقع رئيس شعبة الدواجن عبد العزيز السيد ارتفاعا جديدا بأسعار اللحوم البيضاء والدواجن، والبيض بنسبة 15%، قبل شهر رمضان، الذي يحل في مارس/ آذار المقبل. يشير السيد في تصريحات صحافية إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وجميع مستلزمات الإنتاج، من الذرة وفول الصويا والأعلاف والأدوية، بالإضافة إلى زيادة أسعار الغاز والكهرباء والمياه التي فرضتها الحكومة مع فواتير يناير الماضي. ويرجح التجار الزيادة في أسعار السلع إلى ارتفاع سعر الدولار، وتقييمهم للأسعار الجديدة، وفقا لسعر الدولار عند مستوى 72 جنيها، الذي تداولته السوق الموازية قبيل بداية فبراير/ شباط الجاري.

قطر تستقبل 500 ألف زائر

ارتفع عدد زوار قطر خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي بنسبة 31,9% إلى نحو 519 ألف زائر على أساس شهري، وانخفض 15,4%. مقارنة بالشهر المماثل عام 2022. وأظهرت نشرة «إحصاءات شهرية» التي أصدرها جهاز التخطيط والإحصاء القطري أمس الأحد أنّ أكثر عدد من الزوار قادمون من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 33%، وشكّل الزوار عن طريق الجو النسبة الأعلى 52% من إجمالي عدد الزوار. وبلغ عدد زوّار قطر خلال عام 2023 أكثر من 4 ملايين زائر، وهي نسبة تعدّ الأعلى خلال السنوات الخمس الأخيرة، وفق رئيس جهاز قطر للسياحة، سعد بن علي الخرجي. وبلغت نسبة الإشغال في الفنادق والشقق الفندقية خلال ديسمبر الماضي 72%، مقابل 60% في الشهر نفسه من 2022.

أخبار العالم

إيران وفنزويلا تعززان التعاون في النفط والغاز

التقى وزير النفط الايراني جواد أوجي، خلال زيارته إلى فنزويلا، عدداً من المسؤولين الفنزويليين. وتأتي زيارة وزير النفط الايراني إلى فنزويلا بهدف عقد المشاورات واللقاءات مع المسؤولين الفنزويليين، ومن ضمنهم وزير النفط الفنزويلي بيدرو تيليشيا ووزير الخارجية الفنزويلي ايفان جيل، من أجل إصدار الخدمات الهندسية الفنية، ومتابعة مشروع المصافي البحرية، وإصلاح مصافي التكرير، وإنشاء سوق القطاع الخاص في صناعة النفط الإيرانية، وخاصة في مجال البتروكيماويات والاستثمار في الصناعة النفطية. وفي هذه اللقاءات، جرت مناقشة قضايا تطوير العلاقات الثنائية في مجال النفط والغاز، ومتابعة الإشراف على خطط المصافاة، كما استُعرضت مشاريع البنية التحتية للنفط والغاز، والتقدم المحرز في مشاريع التكرير والبتروكيماويات والبنية التحتية ونقل الغاز.

البنك المركزي الصيني يضيف سيولة إلى السوق

أجرى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني)، أمس الأحد، عمليات إعادة شراء عكسية لأجل 14 يوماً، بقيمة 43 مليار يوان (حوالي 6 مليارات دولار أميركي)، وبسعر فائدة 1,95 بالمائة.

وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، تهدف هذه الخطوة إلى الحفاظ على سيولة مستقرة قبيل حلول عيد الربيع الذي سيصادف يوم 10 فبراير/ شباط الجاري، وفقاً لما قال البنك المركزي في بيان له. وتعتبر عمليات إعادة الشراء العكسية عمليات يشتري فيها البنك المركزي أوراقاً مالية من البنوك التجارية من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على إعادة بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل.

تحقيق

في تحرك يصل إلى حد الانتفاضة، تشهد فرنسا احتجاجات غاضبة من قبل المزارعين، ذهبت إلى فرض حصار شامل على العاصمة باريس لمدة أسبوع، عبر قطع الطرق المؤدية إليها من كافة الاتجاهات، وسط تعاطف شعبي غير مسبوق

انتفاضة الجرارات

فرنسا تواجه ثورة المزارعين... غضب من التهميش والضرائب والوقود

باريس ـ **بشير البكر**

المزارعون الفرنسيون في حالة غضب قصوى، وصلت إلى حد فرض حصار شامل على العاصمة لمدة أسبوع، وقطع الطرق المؤدية إليها من الاتجاهات كافة، وسط حالة تأييد وتعاطف شعبي غير مسبوق مع المطالب التي رفعوها. كان ينقص الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن يتحرك المزارعون فقط، لتكتمل دائرة الاحتجاجات ضده، فهو ما كاد يهرب من مواجهة الإضرابات العمالية، حتى وجد نفسه أمام حركة أوسع وأكثر تنظيماً وديمومة. حركة المزارعين ليست عبارة عن إضراب في قطاع محدد، يمكن للدولة أن تواجهه سواء بالحصار، أو تجاهله حتى ينتهي من تلقاء نفسه، بل هي تمس الأهالي مباشرة لأنها تتعلق بقوتهم اليومي، ويمكن لها إذا تطورت أن تتحول إلى أزمة عامة. ظهرت الحركة، التي بدأت في الثلث الأخير من الشهر الماضي، منظمة على نحو آثار الإعجاب، وبدا أن المزارعين قد استعدوا للقيام بالتحرك الواسع منذ فترة طويلة، وحضروا له ليكون ناجحاً ومؤثراً، ويصل إلى الرأي العام في فرنسا وأوروبا.

عدة آلاف من الجرارات والآلات الزراعية تزحف نحو باريس

عدة آلاف من الجرارات والآلات الزراعية تزحف نحو باريس (رويترز)

أكثر من 10 آلاف مزارع يشاركون في الاحتجاجات لا سيما في باريس وليون

حديثاً بأكمله تحرك، وانتقل إلى جبهة جديدة، بانتظار خوض معركة حاسمة، وبدأ يجهز نفسه لساعة الصفر، ولذلك حسب لكل نقطة الحساب الكامل، بما في ذلك أن المعركة قد تطول. جرى الاستعداد لهذا الحراك منذ عدة أشهر، بعد فشل أكثر من جولة مفاوضات بين الدولة والمزارعين، بسبب السقف العالي لمطالب المزارعين، وعدم تلبية الحكومة للحد الأدنى من المطالب المتعلقة بأسعار الوقود والضرائب العالية. ارتأت أغلبية الهيئات التنظيمية للحركة الاحتجاجية ضرورة النزول إلى الشارع بقوة، وطرح المطالب كافة على طاولة الحكومة الفرنسية الجديدة، التي تبدو أكثر تشدداً من سابقاتها، وأقل اهتماماً بالقطاع الزراعي، ومعاناته إزاء المنافسة في السوق المحلي، من قبل المنتجات الإسبانية، على وجه التحديد. القضايا التي طرحها المزارعون كثيرة ومتشعبة تراكمت على مدى عدة عقود، منها ما يرجع إلى قوانين الاتحاد الأوروبي، والبعض الآخر سببه تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي من منظور العولمة، كما حصل بخصوص الصناعة المحلية في الثمانينيات، والتي تم بمقتضاها نقل المصانع للخارج، تحت ذريعة أجور اليد العاملة وارتفاع أسعار المواد الأولية. تعد قوانين الاتحاد الأوروبي مجحفة بحق القطاع الزراعي الفرنسي، لأنه أعطى الأولوية لإسبانيا على حساب فرنسا من أجل تلبية حاجات الأسواق الأوروبية، واعتبر الفرنسيون المسألة تمييزية لأن فرنسا بلد زراعي في الأصل، وهي سابقة لإسبانيا على صعيد تنظيم الزراعة، وتطوير الأنظمة والمعارف الخاصة بها. وأدى هذا الإجراء إلى نتائج كارثية على الزراعة الفرنسية، فقد أغلق أمامها طريق الأسواق الأوروبية، وحرم المزارعين الفرنسيين من الدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للمزارعين، وفتح مجال تنافس غير عادل في السوق الفرنسية، بين المنتجات الفرنسية والإسبانية، وتلك المستوردة من خارج الاتحاد الأوروبي. يقول المزارعون الفرنسيون وأوساط الخبراء، إن إسبانيا اكتسحت الأسواق الأوروبية نتيجة الدعم الكبير من الاتحاد الأوروبي للمزارعين، وعدم التزام هؤلاء بالمعايير الأوروبية فيما يتعلق بالبيئة واستخدام الأسمدة الكيماوية، ولذلك يقدمون منتجات بأسعار أقل، ولكنها مدنية الجودة وضارة صحياً، لأنها مشبعة بالمواد الكيماوية. وإلى جانب ذلك برز في العامين الأخيرين طرف منافس آخر هو أوكرانيا التي تم إعطاء منتجاتها تسهيلات داخل الأسواق الأوروبية، وخاصة الحبوب من قمح وذرة وعلف الحيوانات، فاكتسحت الأسواق بسبب رخص الأسعار التي تقدمها.

ما يطالب به المزارعون الفرنسيون هو تصحيح الوضع القائم لجهة تعديل القوانين الأوروبية، وإبلاء الدولة الفرنسية الزراعة الاهتمام الكافي، من ضمانات وتخفيف الضرائب وأسعار الوقود، والتراجع عن اتفاقية التبادل الحر مع دول أميركا اللاتينية، التي ستغرق الأسواق بالمنتجات الأقل سعراً، وخاصة اللحوم المستوردة من البرازيل والأرجنتين. واللافت حيال الحراك الجديد هو الحضور الإعلامي الكبير المحلي والأجنبي، وتفاعل الرأي العام داخل فرنسا وأوروبا مع تحركات المزارعين، والنقطة الثالثة هي سرعة رد فعل الحكومة التي تحركت محلياً وأوروبيا لإيجاد حل من أجل رفع الحصار عن باريس. أطلقت وسائل الإعلام على التحركات منذ البداية اسم «الانتفاضة»، وندر أن وجد تحرك شعبي ضد الحكومة بهذا القدر من التأييد، من قبل وسائل الإعلام، بما فيها الرسمية التي لم تهاجم الحراك، وقامت بتغطيته على نطاق واسع. وأبرز نقطة في التغطية الإعلامية هي الضرب على وتر المصلحة الوطنية، باعتبار الزراعة قطاعاً أساسياً وحيوياً في بلد يعتز بتاريخ الأرض، وعلاقة الناس بها، وخصوصيات الطعام، وما يمثله الريف من حضور في المخيال الشعبي العام. وبدا للحظة أن السياسة اختطلت بالمشاعر، مما حرك قطاعات لم يكن تصلها تحركات المزارعين السابقة، ولذا بدت الحكومة محرجة في الأيام الأولى من الحراك تجاه اللجوء إلى إجراءات ذات طابع ردعي أو استخدام القوة، ولذا لقي توقيف مجموعة من المزارعين في اليوم الثالث من الحراك، ردود فعل استنكارية واسعة.

ومن أهم النقاط التي ساهمت بالالتفاف الإعلامي، هي أن الحراك تم بصورة هادئة ولم تحصل أحداث عنف أو صدامات مع أجهزة الأمن، كما يجري عادة في المظاهرات داخل العاصمة، والتي لا تمر من دون أعمال شغب. استياء واسع في أوساط الرأي العام من الاعتقالات التي تعرض لها عدد من المزارعين، ورفض كامل لتصرفات وزير الداخلية جيرالد درامانان، وطريقته في التعاطي مع الانتفاضة. ومعاملة المزارعين كخارجين عن القانون، وحشد أكثر من 15 ألف شرطي لمواجهة الحراك.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أعلى إنتاجية وسط الأوروبيين

بلغ الإنتاج الزراعي في أوروبا نحو 552 مليار يورو في عام 2022، بحسب بيانات المفوضية الأوروبية، وتعدّ فرنسا الأكثر إنتاجية بحصة 17% من إجمالي الإنتاج، تليها ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا. ورغم ذلك يعاني المزارعون الفرنسيون من ارتفاع تكاليف الإنتاج. وتشير بيانات منظمة «فرنسا أغريمير» المعنية بمراقبة الإنتاج الزراعي، إلى أن بعض المنتجات الفرنسية أغلى من دول أخرى، بما في ذلك الطماطم التي تزيد بنسبة 24% تقريباً عن القادمة من إسبانيا.

اضطرابات البحر الأحمر تغيّر خريطة إمدادات النفط

تتغير أنماط شراء النفط عالمياً وسط استمرار اضطرابات البحر الأحمر، التي تجعل الإمدادات من أقرب مورد أكثر جاذبية

لندن ـ **العربي الجديد**

تغيّر اضطرابات البحر الأحمر خريطة إمدادات النفط عالمياً، إذ يتسبّب ارتفاع أسعار الشحن في جعل الإمدادات من أقرب مورد أكثر جاذبية. ويؤدي تراجع حركة ناقلات النفط عبر البحر الأحمر ومن ثم قناة السويس المصرية، إلى ظهور بدايات الانقسام، مع وجود منطقة تجارية حول حوض الأطلسي، وتشمل بحر الشمال والبحر المتوسط، ومنطقة أخرى تشمل الخليج العربي والمحيط الهندي وشرق آسيا ولا يزال هناك نقل للنفط الخام بين هاتين المنطقتين، عبر الرحلة الأطول والأكثر كلفة حول الطرف الجنوبي لأفريقيا، ولكن أنماط الشراء الأخيرة تشير إلى الانفصال بينهما. ففي كل أنحاء أوروبا، تخلت بعض شركات التكرير عن شراء خام البصرة العراقي الشهر الماضي، وفقاً لما ذكره متعاملون، في حين يقوم المشترون من القارة بشراء الشحنات من بحر الشمال وغيانا. وفي آسيا، أدت القفزة في الطلب على خام مربان من أبوظبي إلى ارتفاع الأسعار الفورية في منتصف يناير/كانون الثاني الماضي، وانخفضت الدفقات من كازاخستان إلى آسيا بشدة. وفي الوقت ذاته، انخفضت شحنات النفط الخام من الولايات المتحدة إلى آسيا بأكثر من الثلث الشهر الماضي مقارنة بشهر ديسمبر/كانون الأول، حسبما تظهر بيانات تتبع السفن من شركة «كبلر» التي أوردتها وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الأحد.

وفقاً تقرير «بلومبيرغ» لن يكون الانفصال بشكل دائم، لكنه في الوقت الحالي يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة إلى الدول التي تعتمد على الاستيراد، مثل الهند وكوريا الجنوبية، لتنويع مصادر إمداداتها من النفط. وبالنسبة إلى مصافي التكرير، فإن ذلك يحد من مرونتها في الاستجابة لآليات السوق المتغيرة سريعاً، ويمكن أن يؤدي في النهاية إلى تآكل هوامش الربح. وقال فيكتور كاتونا، كبير محللي النفط الخام في «كبلر»، إن «التحول نحو الشحنات الأسهل لوجستياً أمر منطقي من الناحية التجارية، وسيظل الأمر على هذا النحو طالما أن اضطرابات البحر الأحمر تبقي أسعار الشحن مرتفعة. إنها عملية موازنة صعبة، حيث يتم الاختيار بين أمن الإمدادات وتعظيم الأرباح». ووفق مذكرة لشركة «كبلر»، تراجع عبور ناقلات النفط في قناة السويس بنسبة 23% في ديسمبر/كانون الأول 2023 مقارنة بالشهر السابق له. وكان التراجع أكثر وضوحاً بالنسبة إلى غاز البترول المسال، الذي انخفض 65% والغاز الطبيعي المسال الذي هوى 73%. وفي أسواق المنتجات، كانت تدفقات الديزل ووقود الطائرات من الهند والشرق الأوسط إلى أوروبا، وزيت الوقود الأوروبي والنافثا المتجهة إلى آسيا هي الأكثر تأثراً.

شحنات النفط الخام من الولايات المتحدة إلى آسيا انخفضت بأكثر من الثلث

فقد سجلت أسعار النافثا، وهي مادة خام تُستخدم في البتروكيماويات، أعلى مستوياتها في نحو عامين، الأسبوع الماضي، وسط مخاوف من أن يصعُب الحصول عليها من أوروبا.

وتؤثر هجمات البحر الأحمر بأسعار النفط، من خلال ارتفاع تكاليف الشحن، مما يشجع مصافي التكرير على التوجه إقليمياً حيثما أمكنها ذلك. وقالت «كبلر» إن أسعار ناقلات النفط الخام «سويزماكس» من الشرق الأوسط إلى شمال غرب أوروبا قفزت بنحو النصف منذ منتصف ديسمبر/كانون الأول. وارتفع خام برنت القياسي العالمي بنحو 8% خلال الفترة نفسها.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت تكلفة تسليم النفط إلى آسيا من الولايات المتحدة، بأكثر من دولارين للبرميل على مدى ثلاثة أسابيع في يناير/كانون الثاني، وفقاً لمتعاملين في السوق. وقال جيوفاني ستونوفو، محلل السلع في بنك «يو بي إس»: «لا يزال التنويع ممكناً، لكنه يأتي بسعر أعلى. ما لم يصل تأثير ذلك إلى المستهلك النهائي، فإنه سيُقتطع من هوامش مصافي التكرير». ومن غير المتوقع أن يؤدي الوضع في البحر الأحمر إلى إعادة ترتيب تدفقات النفط على المدى الطويل، ولكن من الصعب أيضاً رؤية حل للصراع قريباً. وبدلاً من ذلك، هناك خطر كبير من حدوث مزيد من الاضطرابات، لاسيما في ظل الضربات الأميركية على الحوثيين. وقال آدي إمسيروفيتش، مدير شركة «ساري كلين إنرجي» لاستشارات الطاقة النظيفة، إن «العوامل الجيوسياسية ليست جيدة للتجارة. إذا كنت مشترياً، سأكون على أهبة الاستعداد. إنه وقت عصيب بالنسبة إلى مصافي التكرير، لا سيما الآسيوية منها، والتي تحتاج إلى أن تكون أكثر مرونة».

ارتفاع تكاليف مصافي التكرير وسط صعود أسعار الشحن (Getty)

هبوط الأسهم الصينية يقلق المستثمرين

بكين ـ **العربي الجديد**

يثير الهبوط المسيطر على الأسهم الصينية قلق المستثمرين حول العالم، في حين وعدت السلطات الصينية باتخاذ إجراءات «قوية» لوقف عمليات البيع في السوق التي قضت على ما يقرب من تريليوني دولار من القيمة السوقية للأسهم. وأصبح النفور من الأسهم الصينية بين المستثمرين المحليين أكثر رسوخاً خلال الأشهر الـ12 الماضية بفضل النمو الاقتصادي الباهت، وأزمة قطاع العقارات التي لم تُحل، والقيود الحكومية الواسعة، والعلاقات الدبلوماسية المتوترة بين بكين وواشنطن.

ونتيجة لذلك، انخفض مؤشر الأسهم الصينية القياسي «MSCI» بأكثر من 60% من ذروته التي بلغها في أوائل عام 2021، ما يعكس خسارة أكثر من 1,9 تريليون دولار من القيمة السوقية خلال تلك الفترة، وفق تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية أمس الأحد.

وخلال الشهر الماضي فقط، هبط المؤشر بنسبة 6,3% مسجلاً أدنى مستوياته في خمس سنوات. وجاء وعد السلطات الصينية، الأسبوع الماضي، باتخاذ إجراءات «قوية» لوقف عمليات البيع في سوق الأسهم أقل مما ينبغي وبعد فوات الأوان، وفق العديد من المستثمرين في مؤتمر عقده بنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس في هونغ كونغ قبل أيام. وقال أكثر من 40% ممن شملهم الاستطلاع أثناء حضورهم جلسة حول الأسهم الصينية، عقدها البنك الأميركي الأربعاء الماضي، إنهم يعتقدون أن البلاد «غير قابلة للاستثمار». وجاء ذلك بعد يوم واحد فقط من دعوة نائب رئيس الوزراء الصيني علناً إلى اتخاذ «إجراءات أكثر قوة وفعّالية لتحقيق الاستقرار في السوق وتعزيز الثقة». ووفق تيموثي مو، كبير استراتيجيي الأسهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في غولدمان ساكس، فإن «تصويت العديد من الأشخاص في هونغ كونغ بـ«لا» على الأسهم الصينية يعد مرتفعاً جداً»، مضيفاً أن نتائج الاستطلاع جاءت «رمزية» بالنظر إلى الصعوبات التي تواجه سوق الأوراق المالية في الصين.

مؤشر الأسهم الصينية القياسي يتراجع إلى أدنى مستوياته في خمس سنوات

مؤشر الأسهم الصينية القياسي هبط 6,3% الشهر الماضي

مؤشر الأسهم الصينية القياسية يتراجع إلى أدنى مستوياته في خمس سنوات (فرانس برس)

قال المتداولون ومديرو الأصول وصناديق التحوط، لصحيفة فايننشال تايمز، إنه بعد عقد من التدفقات الأجنبية المستمرة إلى الأسواق الصينية، اهتزت ثقة المستثمرين العالميين بسبب ثلاث سنوات من الخسائر الفادحة، ولم يخفف منها إلا الارتفاعات العابرة التي تلاشت بسرعة.

ويشكل هذا تناقضاً صارخاً مع المواقف تجاه الصين قبل بضع سنوات فقط، عندما كان المستثمرون الأجانب يخشون من تفويت فرصة النمو الاقتصادي السريع في البلاد والاستهلاك المحلي الذي تغذيه منصات التجارة الإلكترونية سريعة التوسع. والآن، أدى تركيز الرئيس شي جين بينغ على الاستقرار والأمن القومي إلى إخافة مجموعات التكنولوجيا التي كانت مزدهرة ذات يوم وتسريع عملية الانفصال المالي عن الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أثارت الجهود المبذولة للانتقال بعيداً عن النمو المعتمد على العقارات، ما أدى إلى انخفاض الأرباح وأسهم الشركات المدرجة.

رؤية

كيف يهيمن 1% من الأثرياء على ثروات العالم؟

مناف قومان

قبل أيام من انطلاق مؤتمر دافوس الشهر الماضي، وفي حدث بات روتينيا كل عام نشرت منظمة أوكسفام تقريراً عن حجم الثروة في العالم، أشار إلى أن ثروات المليارديرات زادت بمقدار 3,3 تريليونات دولار منذ العام 2020، بينما أصبح ما يقرب من 5 مليارات شخص على مستوى العالم أكثر فقراً، يواجهون التضخم والحرب وشتى أنواع الأزمات، وسوف يستغرق الأمر ما يقرب من 230 عاماً للقضاء على الفقر استناداً إلى المسار الحالي. بحار المرء فعلاً في تناول هذا التقرير، أيقرأه للدلالة على شفافية العالم الذي نعيش فيه والانفتاح والتطور والعولمة، وأن الفرصة متاحة دوماً لمن أراد أن يدخل عالم المليارديرات، أم على تُعس القسم الآخر من السكان وزيادة أعداد الفقراء الذين يكافحون لتلبية احتياجاتهم الإنسانية وحسب. هل هو إنجاز وكدح شخصي يقف وراء تحقيق تلك الثروات، هل تكمن المسألة في زيادة ساعات العمل والاجتهاد والجرأة، أم تكمن في عدم العدل والمساواة بتوزيع الثروات، أم أن العيب يكمن في جوهر النظام الاقتصادي الذي نعيش فيه؟

الثراء جهد فردي؟

أسهل ما يمكن كتابته في معرض نقاش هذا السؤال، أن الدخول لعالم المليارات يأتي نتيجة العمل الشاق والذكاء الحاد والمثابرة. عليك أن تعمل أكثر، وتنام أقل، وتقلّد الأثرياء، في طريقة تفكيرهم وطعامهم ونومهم، عليك أن تقرأ ما قرأوا لتتمكن من الدخول إلى هذا النادي. ويتم دعم هذه المقاربة بالعديد من قصص النجاح لأثرياء نجحوا في جمع ثروات هائلة بفضل عملهم المضني واختراعاتهم وجرأتهم والاستكشاف والاستثمار. وهنا لا أسعى إلى نقاش هذه الحالة، فهي حالات خاصة مهما كثرت، ولكل مجتهد نصيب، كما لا يمكن لوم أشخاص ورثوا مليارات من آبائهم وأصبحوا مع عوائلهم أثرياء، دون تعب. ولست مهتماً أيضاً بتعريف الثري وحجم ما يملك من أصول، ولماذا الغني غني والفقير فقير. سأنقل النقاش من الخاص إلى العام، إلى نقطة جوهرية لا يزال هناك مساحة واسعة لنقدها تنطلق من التساؤلات التالية: لماذا زادت الثروات على الرغم من دخول العالم في أزمات اقتصادية حادّة خلال الأعوام الثلاثة الماضية؟ ولماذا أصبح أكثر من 5 مليارات شخص في العالم أكثر فقراً؟ سأذكر هاهنا خمسة أسباب:

أولاً: الوصول إلى الموارد الاقتصادية والفرص، فالنظام الاقتصادي الذي نعيش فيه يميل بسبب هيكليته إلى تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة من البشر، لديها وصول إلى الأموال والفرص الاستثمارية والمعلومات قبل وأكثر من غيرهم. تتيح هذه المزايا لهذه الفئة استغلال الملاءة المالية ومعرفة ما سيحدث قبل أن يحدث واستغلال الفرص الجديدة، سواءً كان من خلال الاستثمار في الأسواق المالية، أو الأصول المالية الأخرى. وبفضل الوصول السريع والسهل للمعلومة تبيع هذه الفئة الأصول بأسعار باهظة وتشتري بأسعار رخيصة، فتجني أرباحاً كبيرة.

ثانياً: تعود السياسات النقدية المتشددة أو التوسعية بالنفع على أصحاب المال، فخفض أسعار الفائدة وبرامج شراء الأصول من قبل البنوك المركزية بهدف تحفيز الاقتصاد واستقرار الأسواق المالية، يؤدي لرخص تكلفة الأموال، وسهولة الاقتراض والتوسع بالأعمال والمشاريع، وانتعاش أسواق الأسهم، وهذه كلها تفيد أصحاب الأموال بالدرجة الأولى. وعلى العكس فإن رفع أسعار الفائدة وجعل تكلفة الأموال المقترضة عالية التكلفة يفيد أيضاً الأثرياء من دون جهد وتعب من خلال جعل الفائدة المركبة تعمل عملها وحسب.

ثالثاً: التكنولوجيا، عندما ضربت جائحة كورونا العالم في العام 2020 عجّلت الأزمة الاقتصادية وسياسات الحكومات من التحول الرقمي والتكنولوجي، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لتوسع شركات التقنية على كافة اختصاصاتها لتحقيق أرباح هائلة، ما عاد بالنفع على أصحاب تلك الشركات والمساهمين فيها، مع التأكيد أن التقنية العالية لا يزال وصولها متباينا بين دول العالم.

رابعاً: لنتكلم بلغة الأثرياء والفقراء، هذه الهوة بين الفئتين ناجمة عن عدم المساواة في النظام الضريبي. فالنظام الضريبية في البلدان الغنية، والتي يتجمع فيها الأثرياء، تفتقر إلى العدالة والتوزيع العادل للثروة. بالإضافة إلى توفر بلدان تتبع أنظمة ضريبية مخففة جداً سميت «جنة ضريبية» و«ملاذا ضريبيا» تسمح لأصحاب الملیارات بتقليل حجم التزاماتهم الضريبية ما يعزز من زيادة ثرواتهم. ويترك للفقراء الشوارع للتظاهر والمطالبة بتطبيق عادل للضرائب.

خامساً: من قال إن الثري يتأثر بالأزمة الاقتصادية أساساً؟ بل دائماً ما تشكل الأزمة فرصة لزيادة الثراء، من خلال البحث عن الفرص الاستثمارية واستغلال انخفاض الأسعار. وحتى لو تسببت الأزمة في إفلاس الشركة، هناك مخارج كثيرة لعدم التأثر من خلال الركون لقوانين الحماية من الإفلاس، والاقتراض من البنوك، والحصول على منح مالية من الحكومة، وتوظيف شركات قانونية كفوءة ومستشارين للخروج من الأزمة، وحتى إنه يحصل على حماية من المجتمع المحلي عبر الأمثال الشعبية «ارحموا عزيز قوم ذل»، وغيرها من الطرق التي يلجأ إليها الأثرياء في حال تعرضهم أو تأثرهم بالأزمات.

في المقابل تؤثر الأزمة بالفئات الضعيفة في المجتمع وحسب! من خلال فقدان الوظائف، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل، وتآكل القوة الشرائية، والوصول المحدود إلى السلع والخدمات الأساسية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم حالة الفقر. كما حصل تماماً في أوقات جائحة كورونا وما لحقها من أزمات.

تريليونات الأوراق النقدية

فقد ارتفعت ثروة إيلون ماسك إلى 245,5 مليار دولار بنهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 بزيادة قدرها 737% عن مارس/ آذار 2020 بعد احتساب معدل التضخم. شهد ماسك وغيره من المليارديرات نمواً في ثرواتهم بمقدار 3,3 تريليونات دولار منذ العام 2020. وعلى هذه الحالة، من غير المستبعد أن نشهد دخول هؤلاء الأشخاص نادي التريليونات في العقود القادمة إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه! سأدخل في صُلب المشكلة، لقد شهد العالم منذ بداية القرن الماضي تحولات اقتصادية عميقة تسببت في تغيير جوهري بمفهوم الثروة وكيفية توزيعها. أنا لا أقول إنه لم يكن هناك أثرياء في القرون الماضية! إطلاقاً، لكن تجميع الثروة وتوزعها على أفراد المجتمع هو ما تغيّر.